قمة الرباط واحتمالات الموقف الاسرائيلي

صبري جريس

كان من بين القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي السابع ، المنعقد في مدينة الرباط في اواخر تشرين الاول ١٩٧٤ ، قراران مهمان للغاية : اولهما ذلك الذي يدعو الى « تاكيد حق الشعب الفلسطيني في العوده الى وطنه وتقرير مصيره ، وتاكيد حق الشعب الفلسطيني في اقامة السلطه الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على اية ارض فلسطينية يتم تحريرها ، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات ... » ، وثانيهما ذلك الذي يعلن « التزام الدول العربية كلها بتحرير جميع الاراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني » ، ثم التاكيد على « عدم قبول اي محاولة لتحقيق اي تسويات جزئية ، انطلاقا من القضية القومية ووحدتها » . واهمية هذه القرارات من حيث ارساؤها اسس العمل العربي الجماعي الموحد ، استعدادا لمجابهة المحاولات التي تبذل لايجاد حل للازمة في المنطقة ، واضحة للغاية .

أن كلا من القرارين المذكورين مهم بحد ذاته ، فالقرار الاول الذي يؤكد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه ، ثم حقه في اقامة سلطته الوطنية المستقلة على الارض الفلسطينية التي يتم تحريرها ، بينما تتعهد دول المواجهة العربية بمساندتها لهذه السلطة عند قيامها ليس الا خاتمة المطاف لجهود طويلة ومضنية قدمها الشعب الفلسطيني في الماضي ، من خلال ممارسته كفاحه في سبيل الحصول على حقوقه الوطنية ، بأساليب مختلفة . وقد اثرت هذه الجهود ، وبشكل خاص خلال السنتين الاخيرتين ، في مناسبات عديدة عندما اعترف العديد من الدول العربية والاسلامية والافريقية والاشتراكية بحقوق الشعب الفلسطيني هذه ، الى ان وصلت موجة الاعترافات الى قمتها مع تصويت ١٠٥ دول ، من بين الـ ١٣٨ دولة الاعضاء في الامم المتحدة مؤيدة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية ، بصفتها ممثلة الشعب الفلسطيني ، الذي هو « الطرف الرئيسي في قضية فلسطين » ، للاشتراك في بحث القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، فيما يمكن اعتباره وكأنه شبه اعتراف من قبل تلك الدول بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وبحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيله . كذلك لا تخفى اهمية مثل هذا القرار وتأثيره في دعم الانجازات التي حققها الشعب الفلسطيني لجهة الاعتراف بحقوقه على الصعيد الدولي ، بعد حسم الخلافات العربية حول هذه المسألة ، خاصة بعد ما تردد اخيرا من موقف الاردن بشأنها ، ثم الخروج بموقف عربي موحد منها ، يحظى بتأييد كل الدول العربية ، دون استثناء ، ويقطع الطريق على اية محاولات قد تبذلها القوى المعادية للالتفاف حول هذا الاعتراف العالمي والعربي بالشعب الفلسطيني وبحقوقه الوطنية . واذا كان قرار الاعتراف هذا على هذه الدرجة من الاهمية ، فأن القرار الثاني الداعي الى عدم قبول اي محاولة لتحقيق اي تسويات جزئية ، من خلال تأكيد التزام الدول العربية كلها بتحرير